الدكتور/ أحمد عمر هاشم
رئيس جامعة الأزهر

مباحث في الحديث الشريف

مكتبة الشروق

مباحث في
الحديث الشريف

طبعة مكتبة الشروق الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

مكتبة الشروق
القاهرة - كوالالمبور - جاكارتا
٢ ش البورصة الجديدة - قصر النيل - تليفون: ٣٩٣٨٠٧١

الدكتور/ أحمد عمر هاشم
رئيس جامعة الأزهر

مباحث فى الحديث الشريف

مكتبة الشروق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. . أما بعد.

فهذه دراسة موجزة وميسرة، نقدمها لأبنائنا وبناتنا فى المعاهد الأزهرية للتعريف بعلم الحديث، وشرح الاصطلاحات التى يكثر تداولها، حتى يكون الطلاب على بينة منها حين ترد فى ثنايا الكتب بعد ذلك. . وقد راعيت فيها الإيجاز والوضوح، وأردفتها بالتعريف بأشهر المحدِّثين.

أدعو الله تعالى أن ينفع بها، إنه سميع قريب مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أ. د/ أحمد عمر هاشم

رئيس جامعة الأزهر

المدخل
إلى علم الحديث

علم الحديث من أهم العلوم وأشرفها؛ لأن الحديث النبوى الشريف هو المصدر الثانى للتشريع الإسلامى، فهو يأتي بعد القرآن الكريم الذى هو المصدر الأول للتشريع.

وللحديث النبوى أهميته فى بيان القرآن الكريم، وفى الاستقلال بالتشريع فيما لم يرد فيه نص صريح فى القرآن الكريم.

* أما بيان الحديث للقرآن، فإنه يفصِّل مجمله، ويوضِّح مبهمه، ويقيِّد مطلقه، ويخصص عَامَّه. فقد أمر القرآن بالصلاة والزكاة والصيام والحج دون تفصيل أو توضيح، فجاء الحديث النبوى فَبيَّن ذلك بالتفصيل والتوضيح، وهكذا. . . .

* وأما استقلال الحديث بالتشريع، فمثل تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، أو المرأة وخالتها، وتحريم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير. والأساس فى هذا هو قول الحق تبارك وتعالى:

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾.[1]

وقدأمر الله تعالى عباده المؤمنين بطاعته وطاعة رسوله وطاعة أولى الأمر منهم.

---

(١) سورة الحشر (٧).

فقال جل شأنه:

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾.(١)

* ووضَّح رب العزة ـ سبحانه ـ أنه أنزل القرآن على رسول الله ﷺ ليبيِّن للناس ما نزِّل إليهم، وهذا البيان بحديثه قولاً وفعلاً وتقريراً وصفةً. قال سبحانه:

﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾.(٢)

اصطلاحات خاصة بعلماء الحديث:

هناك بعض اصطلاحات للمحدِّثين، يكثر تداولها فى بحوثهم وكتبهم، وقد رأيت أن أستهل هذه الموضوعات بها، حتى يكون القارئ على بينة منها، حين ترد عليه فى ثنايا الكتب والموضوعات. وهى اصطلاحات لابد لدارس هذا العلم من معرفتها، والوقوف عليها. وهذه الاصطلاحات رأيت أن أوضحها قبل أن أتناول موضوعات هذا العلم، وذلك ليكون القارئ على بينة من الأمر، فمثلاً إذا طالع تعريف علم الحديث دراية وأنه: علم بقوانين يعرف بها أحوال «السند والمتن» كان القارئ على علم سابق بمعنى السند ومعنى المتن، وهكذا. . . . . .

١ ـ «السَّنَد»: وهو الطريق الموصلة إلى المتن، أى رجال الحديث الراوون، وأطلق عليهم اسم «السند» لأنهم يسندون الحديث إلى مصدره. وعرَّف بعض العلماء «السند» بأنه هو الإخبار عن طريق المتن، وهو

---

(١) سورة النساء (٥٩).

(٢) سورة النحل (٤٤).

مأخوذ من «السَّنَد» وهو: ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: «فلان سَنَد» أى: معتمد عليهَ؛ فسمى الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفَّاظ فى صحة الحديث وضعفه عليه.

٢ ـ «**الإسناد**»: وهو الإخبار عن طريق المتن، بمعنى حكاية رجال الحديث، أو هو رفع الحديث إلى قائله. والسنَد والإسناد متقاربان فى الغاية، إذ الهدف من كل منهما اعتماد الحفَّاظ فى صحة الحديث وضعفه عليهما. وقال ابن جماعة:

المحدِّثون يستعملون السند والإسناد لشىء واحد.

٣ ـ «**المتن**»: هو ما انتهى إليه السند، أو هو ألفاظ الحديث التى تتقوم بها المعانى.

٤ ـ «**المسنَد**»: بفتح النون، وهو ما اتصل سنده إلى منتهاه، ويطلق على الكتَاب الذى جُمع فيه ما أسنده الصحابة ورَوَوْه. ويطلق ويراد به الإسناد.

٥ ـ «**المسند**»: بكسر النون هو من يروى الحديث بإسناد، سواءكان عنده علم بَه أو ليس له إلا مجرد روايتهَ.

٦ ـ «**المخرِّج**» بالتشديد أو التخفيف، وهو من يذكر رواة الحديث كالبخارى وغيره. فإذا قيل مثلاً: حديث خرجه أو أخرجه فلان، فالمعنى أنه ذكر رُواته.

٧ ـ «**المخرَج**»: اسم مكان، ويراد به الرجال الذين رووا الحديث، فكل رواة الحديث موضع صدوره، فإذا قيل: هذا الحديث عرف مَخْرَجُه؛ فالمراد رجاله الذين رووه.

٨ ـ «**المحدِّث**»: هو العالم بطريق الحديث والعارف بأسماء الرواة والمتون والعلل، فهو أعلى مَن المسند.

وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس: وأما المحدِّث فى عصرنا، فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع بين رواته، واطلع على كثير من الرواة والروايات فى عصره، وتميز فى ذلك حتى عرف فيه حظه، واشتهر فيه ضبطه. فإن توسع فى ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله، فهذا هو الحافظ.

٩ ـ «**الحافظ**»: وقيل فيه هو مرادف للمُحدِّث، وبعضهم خصَّه بمن أكثر من حَفظ الحديث وأتقن أنواعه ومعرفته دراية ورواية وأدرك علله.

وذكر العلامة المناوى لأهل الحديث مراتب:

أولها: «**الطالب**»: وهو المبتدئ، ثم «**المحدِّث**»: وهو من يتحمل الحديث ويعتنى به رواية ودراية.

ثم «**الحافظ**» وهو من حفظ مائة ألف حديث متنًا وإستنادًا ووعى كل ما يحتاج إليه.

ثم «**الحُجَّة**»: وهو من أحاط بثلاثمائة ألف حديث.

ثم «**الحاكم**»: وهو من أحاط علمه جميع الأحاديث المروية متنًا وإسنادًا وجرحًا وتعديلاً وتاريخًا.

والواقع أن هذه الاصطلاحات وغيرها لا يضر اختلاف بعضها عن البعض الآخر، فهى اصطلاحات خاصة لأهل هذا العلم، فلا مُشاحّة فى معارضة بعضها.

السنّة، والحديث، والخبر، والأثر، والحديث القدسى:

السنة أو الحديث فى اصطلاح المحدِّثين: أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته وسيَره ومغازيه وبعض أخباره، أو ما أضيف إلى الرسول ﷺ من قولَ أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقيَّة أو خِلْقيَّة. والسنَّة مرادفة للحديث.

و«**الخبر**» مرادف للحديث فى اصطلاح علماء هذا الفن، فيطلَقان على المرفوع وعلى الموقوف وعلى المقطوع.

وقيل: الحديث ما جاء عن النبى ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنَّة مُحدِّث، وبالتاريخ ونحوه: إخبارى.. وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس.

وقد يسمى المحدِّثون المرفوعَ والموقوفَ من الأخبار أثرًا، إلا أن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر.

و«**الحديث القدسى**»: هو كل قول أضافه الرسول ﷺ إلى الله عز وجل. ويسمى حديثًا؛ لأن الرسول ﷺ يحكيه ويرويه عن ربه كما تروى الأحاديث. وللعلماء فى الأحاديث القدسية رأيان:

الأول: أنها من كلام الله تعالى، وليس للنبى ﷺ إلا حكايتها عن ربه.

والثانى: أنها من قوله ﷺ ولفظه كالأحاديث النبوية، والمعنى من عند الله بإلهام أو بالمنام.

وهذا الرأى الثانى هو الأرجح، إذ لم ينزل باللفظ من قبل الله تعالى إلا القرآن الكريم لتميزه عن بقية أنواع الوحى بأنه معجز من أوجه كثيرة، منها: إعجازه اللفظى والبيانى.

والفرق بين الأحاديث القدسية والقرآن:

(١) أن الأحاديث القدسية ما كان لفظها من عند النبى ﷺ على رأى البعض، ومعناها من عند الله بالإلهام أو بالمنام بوحى جلى أو لا. وأما القرآن فهو ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلى، بمعنى أن ينزل به جبريل - عليه السلام - بلفظه من عند الله - سبحانه - فى اليقظة وليس فى المنام ولا بالإلهام.

(٢) وأيضًا فإن الأحاديث القدسية تصح روايتها بالمعنى، أما القرآن فتحرم روايته بالمعنى.

(٣) الأحاديث القدسية لا يتعبد بقراءتها، أما القرآن فيتعبد بقراءته ويتعين فى الصلاة، ولا كذلك الأحاديث القدسية.

(٤) أن القرآن الكريم معجزة خالدة متواتر اللفظ فى كلماته وحروفه وأساليبه، أما الأحاديث القدسية فليس لها هذا التواتر، وليست بمعجزة.

(٥) أن القرآن يحْرم على المحْدث مسُّه، وعلى الجُنُب تلاوته ومسُّه، بخلاف الأحاديث القدسية.

الفرق بين الحديثين القدسى والنبوى:

هو أن الحديث القدسى مقطوع بنزول معناه من عند الله - تعالى - لما ورد فيه من النص الشرعى على نسبته إلى الله بقول الرسول ﷺ: قال الله تعالى كذا. فلذا سمى قدسيًا. أما الحديث النبوى فلم يرد فيه مثل هذا النص؛ لأن منه ما هو «توفيقى» مستنبط بالاجتهاد والرأي من كلام الله

والتأمل فى حقائق الكون، وهذا ليس كلام الله. ومنه ما هو «توقيفى» جاءبه الوحى إلى الرسول ﷺ فبينه للناس بكلامه، وهذا القسم وإن كان مرجعه إلى الله ـ تعالى ـ الملهم والمعلم إلا أنه لما كان من قول الرسول ﷺ ووضعه كان حَرِيًّا أن يُنسب إليه. ويطلق على القسمين حديثًا نبويًّا وقوفًا بالتسمية عند الحد المقطوع به.

فما هو إذن علم الحديث؟

لقد قسم علماء الحديث هذا العلم إلى قسمين:

(١) الأول: علم الحديث رواية.

(٢) الثانى: علم الحديث دراية.

(١) علم الحديث رواية:

هو علم يعرف به ما أضيف إلى رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، ونقل ما أضيف إلى الصحابة والتابعين على الرأى المختار.

فالقول، مثل قوله ﷺ:

«إن الله عز وجل يبسط يده بالليل ليتوب مسىء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسىء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها»[١].

والفعل، مثل: «كان النبى ﷺ يعتكف فى كل رمضان عشرة أيام، فلما كان العام الذى قبض فيه اعتكف عشرين يومًا»[٢].

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه البخارى.

والتقرير، مثل قول أنس ـ رضى الله عنه ـ: «كنا نصلى على عهد النبى ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب، فقيل أكان رسول الله ﷺ صلاهما؟ قال: كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا»[1].

والصفة، نوعان: خُلُقيَّة، وخِلْقيَّة.

فالصفة الخُلُقيَّة مثل: «كان الرسول ﷺ أجود الناس»[2].

والصفة الخِلْقيَّة مثل: «كان رسول الله ﷺ أحسن الناس وجها وأحسنه خَلْقًا لَيس بالطويل الذاهب ولا بالقصير البائن»[3].

٢ ـ علم الحديث دراية:

هو العلم بقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

أى أن علم الحديث دراية، يراد به معرفة المسلم ودرايته بالقواعد التى توصله إلى أحوال «السند»، أى: رجال الحديث الذين روَوْه واحدًا واحدًا ليعرف مَن كان منهم ـ مثلا ـ ثقة فيؤخذ حديثه، أو من كان منهم مجروحا أو منكر الحديث فيرد حديثه ولا يقبل، وهكذا...

ومعرفة أحوال المتن، وهو ما بعد الإسناد، أى القول النبوى أو الفعل أو التقرير أو الصفة، أو هو ما انتهى إليه السند فيعرفه الطالب معرفة تجعله يطمئن إلى الأخذ به لصحته أو حُسنه وعدم ضعفه ضعفًا شديدًا يجعلنا نطرحه ونترك العمل به.

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه البخارى ومسلم.

(٣) رواه البخارى ومسلم، واللفظ لمسلم.

أنـــواع الحـــديث

الحديث الصحيح:

هو الذى اتصل سنده بنقل الراوى الموصوف بالعدالة والضبط عن مثله من أول الحديث إلى منتهاه وكان خاليًا من الشذوذ والعلة.

واتصال السند: معناه: أن يكون كل راوٍ قد أخذ عن شيخه، وشيخه عن شيخه، وهكذا إلى آخر الحديث، فلم يحدث حذف لراوٍ من الرواة. وهذا التعريف يُخرج من تعريف الصحيح غير المتصل وهو:

المرسَل: كأن يروى التابعى عن النبى ﷺ ولا يذكر الصحابى.

والمنقطِع: وهو أن يسقط من وسط السند راوٍ فى موضع أو أكثر.

والمعلَّق: وهو أن يسقط من أول الإسناد واحد فأكثر.

والمعضَل: بأن يسقط من وسط السند اثنان فأكثر فى موضع أو أكثر.

أما المراد بقولنا: «بنقل الراوى الموصوف بالعدالة والضبط»:

فيراد بالعدالة أن يكون موثوقًا به فى دينه: بأن يكون الراوى مسلمًا بالغًا عاقلاً خاليًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

ويراد بالضبط أن يكون موثوقًا به فى روايته: بأن يكون الراوى حافظًا متيقظًا لما يرويه حافظًا إن روى من حفظه، ضابطًا لكتابه إن روى من الكتاب، عالمًا بمعانى مروياته وبما يغير المعنى عن المراد إن روى بالمعنى.

والمراد بقولنا: «وكان خاليًا من الشذوذ والعلة» بألا يخالف الثقة من هو أوثق منه وأرجح، فإن خالفه فهو شاذٌّ. وألا تكون فى الحديث علة وهى سبب خفى يَقْدح فيه ويكون ظاهره السلامة منها، فإن كانت به علة فهو «**المعلَّل**».

والحديث الصحيح قسمان:

الأول: الصحيح لذاته؛ وهو الذى اشتمل على أعلى صفات القبول وكانَ الضبط فيه تامّا.

الثانى: الصحيح لغيره؛ وهو الذى قَصُرَت شروطه عن الدرجة العليا؛ بأن كان الضبط فيه غير تام.

الحديث الحسن:

عرَّفه العلماء عدة تعريفات نختار من بينها أوضحها وهو:

ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطًا خفيفًا أقل من ضبط الحديث الصحيح عن مثله من أوله إلى آخره وليس شاذّا ولا معللاً.

أى أنه يختلف عن الحديث الصحيح بأن الصحيح تام الضبط، وأما الحديث الحسن فخفّ ضبطه وقلّ عن الصحيح.

والحديث الحسن قسمان:

الأول: الحسن لذاته، وهو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط عن مثله من أول الإسناد إلى آخره وسلم من الشذوذ والعلة.

الثانى: الحسن لغيره، وهو ما فقد شرطًا من شروط الحُسْن لذاته، أو

ما كان فيه ضعف بسبب جهالة رجاله، أو ضعف فى حفظ الراوى، أو بسبب إرسال وتقوَّى بمتابع أو شاهد؛ ولذا سمى حسنا لغيره.

والحديث الحسن كالصحيح فى الاحتجاج والعمل به.

الحديث الضعيف:

هو ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن. وهذه الصفات هى: اتصال السند، وعدالة الراوى، والضبط، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

ومن الحديث الضعيف ما لا يوجد له عاضد أو ما يقويه عند الحاجة إلى ذلك، كما فى المستور وما يشبهه.

الحديث المضطرب:

هو الذى اختلف الرواة فيه على شيخ بعينه أو من وجوه أخرى متعادلة لا يترجح بعضها على بعض، وقد يكون فى الإسناد وقد يكون فى المتن.

الحديث المُعلَّل:

هو الحديث الذى اطلع فيه على علة خفية تَقْدحُ فى الحديث مع أن الظاهر السلامة منها. وقد تكون العلة فى الإسناد، وقد تكون فى المتن، وأكثر ما تكون العلل فى الإسناد.

الحديث الشاذ:

هو أن يروى الثقة حديثًا يخالف ما رواه الناس. وقيل: إن الشاذ هو ما

ليس له إلا إسناد واحد شذَّ به ثِقَةٌ، فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يحتج به ويردّ ما شذ به غير الثقة.

الحديث المنكر:

وهذا النوع مثل الشاذ؛ إن خالف رواية الثقات كان منكرا مردودا، وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطا، وإن لم يخالف فمنكَر مردود.

الحديث الموضوع (أى المختلق المصنوع):

وهو الخبر المختلق الذى يضعه بعض الكذابين المفترين وينسبونه إلى رسول الله ﷺ.

وهذا النوع هو شر أنواع الرواية وأخطرها، ولا يحل لمن عرفه أن يرويه منسوبا إلى رسول الله ﷺ إلا إذا رواه مبينًا وضعَه. وتحرُم رواية الخبر الموضوع بكل أنواعه ما كان فى الترغيب والترهيب أو فضائل الأعمال أو الحلال والحرام أو القصص أو الأحكام، فقد قال صلوات الله وسلامه عليه: «من حدّث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[1].

ويعرف الخبر الموضوع بإقرار واضعه على نفسه، كما يعرف بركاكة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفة فاحشة، أو مخالفة لما ورد فى القرآن الكريم أو السنة الصحيحة.

---

(١) رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذى.

الحديث المتواتِر:

التواتُر فى اللغة: التتابع.

والحديث المتواتر فى اصطلاح المحدِّثين هو الذى رواه جَمْعٌ عن جمع يحصل العلم بصدقهم ضرورةً، بأن يحيل العقل تواطؤهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقًا عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره، ويكون مما يدرك بالحس.

ومن هذا التعريف نستنبط شروط الحديث المتواتر، وهى:

١ ـ أن يكون رواته كثيرين.

٢ ـ أن يفيد العلم لسامعه.

٣ ـ أن يحيل العقل تواطؤهم على الكذب أو حصوله منهم اتفاقًا.

٤ ـ أن يكون إدراكهم للخبر عن طريق الحس لا العقل.

ومثاله حديث: «من كذب علىّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[1].

حـديث الآحـاد:

هو الذى لم تبلغ نقلته فى الكثرة مبلغ الخبر المتواتر، سواء كان من روى الخبر واحدًا أو اثنين أو ثلاثة فأكثر من الأعداد التى لم تُشعر بأن الخبر دخل فى حيِّز التواتُر.

وينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) رواه البخارى ومسلم.

الأول: المشهور: وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يصل إلى حدّ التواتر.

الثانى: العزيز: وهو ما لا يقل عدد رواته عن اثنين ويصح أن يزيد فى بعض طبقاته، وسمى عزيزا لعزته أى قلته وندرته.

الثالث: الغريب: وهو الحديث الذى رواه راوٍ واحد تفرد بروايته فى كل الطبقات أو فى بعضها.

الحديث المشهور:

الشهرة أمر نسبى، فقد يشتهر الحديث عند البعض دون البعض، وقد يكون المشهور متواترًا أو مستفيضًا. وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يصل إلى حدّ التواتر.

الحديث الغريب:

هو ما تَفرّد به واحد، وقد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفًا. وقد تكون الغرابة فى السند كما إذا كان الحديث من وجه أو أكثر ولكنه بهذا الإسناد المعين غريب.

وقد تكون الغرابة فى المتن؛ بأن ينفرد برواية الحديث راوٍ واحد، أو فى بعضه، كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقُلها غيره.

الحديث العزيز:

هو ما تَفرّد فى روايته اثنان أو ثلاثة عن الشيخ، فإن رواه عنه جماعة سمى مشهورًا.

الحديث المسند:

هو الذى اتصل إسناده من أوله إلى منتهاه. ويدخل فى هذا التعريف الموقوف على الصحابى إذا روى بسند، وكذلك ما روى عن التابعى.

الحديث المتصل:

وهو الحديث الذى اتصل إسناده سواء كان مرفوعًا إلى النبى ﷺ أو موقوفًا على الصحافى أو مَن دونه.

الحديث المرفوع:

هو الحديث الذى رفعه راويه إلى رسول الله ﷺ سواء كان قولاً أو فعلاً، وسواءكان متصلاً أو منقَطعًا.

الحديث الموقوف:

هو الحديث الموقوف على الصحابى ولم يرفع إلى رسول الله ﷺ. ولا يستعمل هذا النوع فيمن دون الصحابى إلا مقيدًا؛ كأن يقال: موقوف على التابعى، فإذا أطلق وقيل: موقوف، فلا ينصرف إلا إلى الصحابى. وقد يكون إسناد الحديث الموقوف متصلاً، وقد يكون غير متصل، ويسمى كثير من الفقهاء والمحدِّثين هذا النوع «أثرًا».

الحديث المقطوع:

هو الحديث الموقوف على التابعى قولاً كان أو فعلاً. وهذا النوع

غير المنقطع. وأما إذا قال الراوى عن الصحابى: (يَرفَعُ الحديث) أو (يُنْمِيه) أو (يَبْلُغ به النبى ﷺ) فهو من قبيل المرفوع الصريح فى الرفع.

الحديث المرسَل:

الحديث المرسل هو الذى رواه التابعى عن رسول الله ﷺ مباشرة دون ذكر للصحابى. وخصّه البعض بأنه حديث التابعى الكبير الذى أدرك الصحابة وجالسهم.

الحديث المنقطع:

هو الحديث الذى سقط من وسط إسناده راو، أو ذكر فيه رجل مُبْهَم. وعرَّفه البعض بأنه هو كل ما لا يتصل إسنادهً. فهو كالمرسَل غير أن المرسَل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعى.

الحديث المعضَل:

هو الذى سقط من أول إسناده اثنان فصاعدا، حتى ولو حذف كل الإسناد، ومنه قول الفقهاء وغيرهم: «قال رسول الله ﷺ».

الحديث المقلوب:

هو ما حدث قَلْبٌ فى إسناده أو متنه، فمثال ما حدث فى الإسناد كأن يقال: (كعب بن مرة) بدل (مرة بن كعب). وأما فى المتن فكما جاء فى رواية مسلم فى السبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله: «ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله».

المُـــدْرَج:

هو ما زادت فيه لفظة فى متنه من كلام الراوى، فيظنها من يسمعها منه مرفوعة فى الحديث إلى رسول الله ﷺ، فيرويها كذلك.

الحديث المدلَّس:

وهذا النوع قسمان:

الأول: أن يروى عمن لَقِيَه ما لم يسمَع منه، أو عمن عاصره ولم يلْقَه مُوهِمًا أنه سمع منه.

الثانى: أن يأتى باسم الشيخ أو كُنيته على خلاف المشهور به تَعْمِية لأمره.

الاعتِبار والمُتابَعَة والشاهِد:

الاعتبار: هو قيام أهل الحديث بالبحث عما يرويه راوٍ من الرواة ليعرفوا ما إذا كان قد انفرد به أو أن له متابعًا أو شاهدًا.

والمتابَعَة: هى الوقوف على رواية للحديث من ثقة آخر، سواء كان صحابيًا أو تابعيًا أو مَن دون ذلك.

والشاهد: أن يروى معنى الحديث بطريقة أخرى عن صحابى آخر.

آداب طالب الحديث

(وهى آداب طالب العلم بصفة عامة)

اجتهد علماء الحديث فى جمع بعض الآداب التى رأوا أنه يستحب لطالب الحديث أن يتحلى بها، وذلك لأهمية هذا العلم وشرفه؛ فهو من علوم الدين المهمة التى يعرف بها ما جاء مُجْمَلاً فى القرآن الكريم، ومن القرآن والسنة تستنبط أحكام الشريعة الغراء. وهى - فى الواقع - آداب مهمة على طالب العلم بصفة عامة أن يتحلى بها. وفى مقدمة هذه الآداب:

١ - إخلاص النية لله عز وجل: فيقصد طالب الحديث وجه الله تعالى، ولا يقصد عرضًا من الدنيا، ولا حب الظهور بين الناس.

٢ - أن يرحل فى طلب العلم إذا احتاج الأمر إلى السفر وشد الرحال، ويبادر إلى سماع الإسناد العالى فى بلده فإذا استوعبه انتقل إلى أقرب البلاد إليه وهكذا. قال إبراهيم بن أدهم رحمه الله: إن الله ليدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث.

٣ - وعلى الطالب أن يعمل بما علم، فمن عمل بما علم ورَّثه الله علم ما لم يعلم، فيطبِّق - ما أمكنه - من فضائل الأعمال وعظيم الخلال الواردة فى الأحاديث.

٤ - أن يحسن صحبته بشيخه وأستاذه، وأن يحترمه ويوقره، وألا يطوِّل عليه بالسماع حتى يضجره.

٥ ـ على الطالب أن يجتهد فى إفادة غيره ما استطاع إلى ذلك سبيلاً فى نقل العلم ونشره وتعليمه لغيره، وألا يكتم شيئًا من العلم، لما جاء فى الحديث: «من عَلِم علمًا فكتمهُ أُلجمَ يوم القيامة بلجَامٍ من نار».

٦ ـ وعلى الطالب أن يستفيد من كل من يرى أن عنده إفادة وعلمًا سواء كان أكبر منه أو يساويه أو كان أصغر منه فيأخذ العلم منه، ويروى عنه ويكتب عنه، فقد قال وكيع رحمه الله: «لا ينبل الرجل حتى يكتب عمن فوقه ومن مثله ومن هو دونه».

٧ ـ أن يجتهد الطالب فى فهم ما يسمع وما يقرأ وما يكتب ولا يقتصر على مجرد السماع والكتابة حتى لا يكون قد أتعب نفسه بغير طائل.

تراجم لبعض أئمة الحديث

الإمـام البخـارى

أمير المؤمنين فى الحديث:

ومن أعظم رواد هذا المنهج: أمير المؤمنين فى الحديث، الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى، ولد سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة.

وفى بيئة الطهر والعفاف، والورع والدين، استقبل بيت الحديث والنعمة محمد بن إسماعيل البخارى، وعاش الوالد قرير العين بابنه إلى أن عاجلته المنية، فترك ابنه طفلاً صغيراً فكفلته أمه، وقامت بتربيته، ووجهته إلى التعليم لينسج على منوال أبيه.

وينحصر منهج البخارى فى طلب الحديث فى أمور ثلاثة: فى العناية بالسند والمتن، وفى رحلاته العلمية، وفى حفظه ومعرفته بعلوم الحديث.

ومنذ اتجه البخارى إلى طلب الحديث، وهو يعنى بالإسناد، فعرف الرجال وتواريخهم وأحوالهم. وقد هيأته عناية الله وتوفيقه لسلوك طريق العلم منذ صغره على أساس متين مع الاستعداد الفطرى والعقلية الحافظة، مما جعل لمرويّاته الثقة التامة. وفى مكة المكرمة سمع البخارى من أبى الوليد وإسماعيل بن سالم، ثم اتجه بعد ذلك إلى المدينة المنورة دار الهجرة، وفى رحاب المسجد النبوى، وبجوار صاحب الرسالة ـ عليه الصلاة والسلام ـ بدأ البخارى تأليف ما وفقه الله إليه.

وإلى جانب هذا، تميز البخارى منذ صغره بمواهب عظيمة منحه الله إياها، فكان فى حفظه ومعرفته بعلوم الحديث آية بهرت العقول، وسلك فى دراسته أدق الطرق وأقواها.

ومما يشهد للبخارى بسعة حفظه ومعرفته القوية بعلوم الحديث: ما رواه أحمد بن الحسين الرازى قال: سمعت أبا أحمد بن عدى الحافظ يقول: سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون: إن محمد بن إسماعيل البخارى قَدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا به وأرادوا امتحان حفظه.

فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخارى، وأخذوا عليه الموعد للمجلس فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان ومن غيرهم ومن البغداديين. فلما اطمأن المجلس بأهله، انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخارى: لا أعرفه. فما زال يلقى عليه واحداً بعد واحد والبخارى يقول: لا أعرفه، حتى فرغ. وكان العلماء ممن حضروا المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: فهم الرجل. ومن كان لا يدرى القصة يقضى على البخارى بالعجز والتقصير وقلة الحفظ. حتى انتهى العشرة من إلقاء أحاديثهم المقلوبة. فلما علم أنهم فرغوا التفت إليهم واحداً بعد الآخر يقول لكل واحد: أما حديثك فكذا وصوابه كذا. فَرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه، فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل. . وقد أثنى عليه أقرانه وشيوخه؛ فلا غرابة أن يلقب بأمير المؤمنين فى الحديث.

منهج التصنيف على الأبواب:

يقوم منهج التصنيف على الأبواب بتدوين الأحاديث على أحكام الفقه وغير ذلك، وبتبويب الأحاديث وترتيبها ترتيبا موضوعيا وتنويعها أنواعا مختلفة، بحيث يجمع المصنف ما ورد فى كل حكم وفى كل باب على حدة، فيجمع الأحاديث المتعلقة بالصلاة فى باب، والمتعلقة بالصوم فى باب، وهكذا.

وأهل هذه الطريقة، منهم من اقتصر على إيراد ما صح فقط كالإمام البخارى والإمام مسلم. ومنهم من لم يقتصر على ذلك كالأئمة أبى داود والتِّرْمذى والنَّسَائى وابن ماجه.

ومن مزايا هذه الطريقة سهولة الحصول على الحكم الشرعى وغيره من الأبواب الخاصة، وسهولة الوقوف على درجة الحديث بيسر وسهولة. وهذا ما دعا الإمام البخارى إلى أن يتجه فى كتابه إلى الاقتصار على الحديث الصحيح، وتبعه الإمام مسلم سيرا على منهجه، وكان لهما الفضل فى تمهيد الطريق أمام طلاب الحديث ليصلوا إلى الصحيح من الأحاديث دون عناء.

صحيح البخارى:

كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى هو الكتاب الذى قال فيه العلماء: إنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وبه أصبح البخارى أمير المؤمنين فى الحديث. وهو أهم مؤلفات البخارى، قطع قبله رحلات واسعة، وكتب عدة مؤلفات كانت بمثابة المقدمة التى مهدت لكتابه: «الجامع الصحيح».

وصنفه البخارى فى روية وأناة، متحريا العناية التامة والدقة الكاملة. ومكث فى تصنيفه ستة عشر عامًا، قال: «صنفت الجامع الصحيح لست عشرة سنة، وخرَّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بينى وبين الله عز وجل».

وكان يتأهب لكتابة كل حديث بالطهارة والصلاة. يقول البخارى: ما كتبت فى كتاب الجامع الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين. وقيل: إنه وضع تراجم جامعة فى الروضة بين قبر النبى ﷺ ومنبره، وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين، وقد صنف بعضَه فى مكة وبعضه فى المدينة وبالبصرة وبخارى.

وكان الباعث له على تصنيف هذا الكتاب هو: أن يخص الأحاديث الصحيحة بالجمع، وأن يرتبها على حسب الأبواب الفقهية، وعلى حسب الموضوعات المختلفة الواردة فى الأحاديث.

ودفعه أيضا إلى هذا العمل العظيم وقوى عزمه فيه ما سمعه من أستاذه الإمام إسحاق بن راهويه. قال البخارى: كنا عند إسحاق بن راهويه، فقال: لو جمعتم كتابا مختصراً لصحيح سنّة رسول الله ﷺ؟ قال: فوقع ذلك فى قلبى، فأخذت فى جمع الجامع الصحيح.

كما قوى عزمه وشرح صدره رؤيا منامية رأى فيها النبى ﷺ والبخارى واقف بين يديه وبيده مروحة يَذُبُّ بها عنه. فسأل بعض المعبّرين عن ذلك، فقال له: أنت تذب عنه الكذب.

وقد صنف البخارى كتابه على منهج التأليف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها، فجمع ما ورد فى كل نوع من الأنواع فى باب خاص.

وإذا نظرنا إلى تسمية البخارى لكتابه وهو : «الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» ، يتضح لنا منهجه وشرطه . فهو لم يختص بصنف دون صنف ، وإنما أورد فيه الأحكام والفضائل ، والأخبار وغير ذلك وأن ما فيه صحيح ومسند .

وإذا كان صحيح البخارى يتفق فى منهجه مع الموطإ ، حيث إن الكتابين مرتبان على الأبواب ، فإن صحيح البخارى يختلف عن الموطإ فى أمور . من ذلك تجريد البخارى أحاديثه من أقوال الصحابة والتابعين ، وجمع البخارى لأحاديث الفقه وغيرها من الأنواع .

الإمام مسلم

كتابه: صحيح مسلم

ومن الكتب التى صنفت على الأبواب: صحيح مسلم، ألفه الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج، ولد سنة مائتين واثنتين وقيل مائتين وأربع. واقتدى مسلم بالبخارى فى تأليف صحيحه، وعاش حياة مباركة حافلة بالبحث العلمى الجاد، وشق طريق حياته تساعده قوة حافظته وسعة أفقه الفكرى.

وقد أثنى عليه الأئمة وقدموه على مشايخ عصرهم فى معرفة الصحيح. وبعد حياة حافلة بخدمة السنة توفى سنة إحدى وستين ومائتين.

وأهم أعماله الحديثية، وأعظم ثمرات حافظته وفكره المعطاء كتابه القيم «المسند الصحيح». إنه ثانى الكتب الستة، وأحد الصحيحين اللذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول، وعرفا بأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

وفى كتابه تحرى تمحيص الروايات والموازنة بينها، وقطع فى سبيل ذلك الرحلات الواسعة، واستعان ببعض تلاميذه، حتى جاء الكتاب ثمرة طيبة لحياة الجهاد والاجتهاد.

وقام بتأليفه فى وقت كانت الحاجة فيه ملحة لظهور مثل هذا الكتاب،

خاصة وقد توجه إليه أحد المعاصرين وسأله أن يلخص مؤلفا فى جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ فى سنن الدين وأحكامه.

وقد صادف هذا السؤال من أحد المعاصرين هوى فى نفس الإمام مسلم، إذ كان لديه الاستعداد والرغبة من قبل.

وكان يحفزه لهذا العمل، رغبته فى القيام بجمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله ﷺ على وجه يسهل على العامة والخاصة النظر فى وجوه الحديث، وتقريبه للباحثين فى الفقه وغيره حتى يمكن الوقوف على كل العطاء الذى تمنحه السنة النبوية.

ذلك لأن المصنفات فى ذلك العصر كانت صعبة المأخذ ممزوجا فيها الصحيح بغيره.

ولئن كان كتاب البخارى مرتبا على الأبواب، إلا أن الكشف فيه يحتاج إلى خبرة بفنون الحديث، وذلك لدقة تراجمه وخفائها على غير أهل الخبرة.

كما دفعه إلى ذلك أيضا ما كانت عليه الحال آنئذ قبل جمع الصحيحين من اختلاط الأحاديث الصحيحة بغيرها.

واستجابة لهذا نهض الإمام الجليل بتصنيف كتابه، فى بلده، وفى حياة الكثير من شيوخه متحريا فى الألفاظ، وقدم لكتابه بمقدمة علمية تُعَدّ من المؤلفات المبكرة فى أصول علم الحديث.

منهج الإمام مسلم فى صحيحه:

تأثر الإمام مسلم بالإمام البخارى، فنهج نهجه فى تأليف صحيحه. فجمع الحديث المجرد عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين مبوبا على

أبواب الفقه، واقتصر على الأحاديث المسندة دون الموقوفات إلا نادرا. ولم يذكر تراجم للأبواب كما صنع البخارى، وإنما قام بالتبويب والترجمة من قصدوا لشرحه ولا سيما النووى.

وسلك الإمام مسلم فى صحيحه طريقة حسنة، فقام بجمع المتون كلها بطرقها فى موضع، فلم يقطع الحديث فى أبوابه كما فعل البخارى.

وانفرد الإمام مسلم بفائدة حسنة كما قال الإمام النووى: تلك الفائدة هى كونه أسهل تناولا، فجعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به، جمع فيه طرقه التى ارتضاها، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر فى وجوهه واستثمارها، وتحصل الثقة بجميع ما أورده من طرقه.

واشترط الإمام مسلم أن يكون الحديث صحيح السند، متصلا بنقل العدول الضابطين، خاليا من الشذوذ والعلة. كما اشترط فى المعنعن (وهو الذى فيه: عن فلان) اشترط المعاصرة فيه.

واشترط الإمام مسلم كذلك أن يدون الأحاديث الصحيحة على شرطه، ولكنه لم يلتزم استيعاب جميع الأحاديث الصحيحة، ومن هنا فقد وجدت أحاديث صحيحة كثيرة فى كتب السنن الأربعة لم تخرّج فى كتاب مسلم ولا فى كتاب البخارى. وقال الإمام مسلم: «ليس كل شىء عندى صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمع عليه».

ومراده بذلك أنه لم يدون فى كتابه إلا الأحاديث التى انطبقت عليها شروط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يكن هذا الإجماع ظاهرا فى بعضها عند البعض.

وإذ تبين أنه لم يستوعب الصحيح فى كتابه، ولا التزم استيعابه، فليس

لأحد من أهل الأهواء والبدع أن ينكر حديثا من الأحاديث الصحيحة متعللا بأنه ليس فى الصحيحين.

واتسم منهج الإمام مسلم بحسن التنسيق والتبويب، فجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد ولم يفرقها فى الأبواب ولم يصنع تراجم للأبواب.

وقد نهض شراح صحيح مسلم فيما بعد، فأولوه العناية التامة، ووضعوا له التراجم. وقد قدم الإمام النووى كتاب الإمام مسلم فى صورة سهلة المأخذ قريبة المنال، مذللا كل عسير على القراء، ميسرا كل صعب على الباحثين.

وحظى صحيح مسلم كصحيح البخارى بعناية علماء المسلمين له فقاموا بشرحه واختصاره، ودراسة رجاله. ولئن كانت العناية بصحيح مسلم لم تبلغ مبلغ العناية بصحيح البخارى، إلا أن ما لدينا من شروح صحيح مسلم، يدل دلالة كبيرة على مدى ما قام به العلماء من اجتهاد وجدٍّ.

فَحَظِىَ هذا الكتاب النفيس بالعديد من الشروح والمختصرات. وتطلعناَ هذه الشروح والمختصرات وغيرها من المستدركات والمستخرجات على عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، وما استهدفته جهودهم المخلصة من بيان ما تضمنته السنّة من عقائد وأحكام وتشريعات وآداب، لا سيما عنايتهم بصحيحى البخارى ومسلم. وفى هذا كله دلالة على أهمية الصحيحين، وأنهما يَحْتَلاَّن منزلة عالية فى النفوس، وكيف لا، وهما الكتابان النفيسان والصحيحان الجامعان اللذان تلقتهما الأمة بالقبول.

الإمام أبو داود السّجِسْتانى
وكتابه: السُّنن

من الأئمة المشهورين، والمحدِّثين النابهين الإمام أبو داود السِّجِسْتانى. ولد سنة اثنتين ومائتين، ونشأ محبا للعلم، ملازما للعلمَاء يتعلم منهم وينهل من مواردهم، كما أخذ نفسه بالورع والعبادة حتى كان فى درجة عالية من النسك والصلاح، وكان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ.

ـ كما كان أبو داود موضع حب العلماء وتقديرهم، فكانوا يرحلون إليه. جَمَع بين العلم والعمل، وبين الإنفاق والورع، فنشأ نشأة طاهرة مبرورة.

وكان من كبار الأئمة فقها وعلما، وحفظا ونسكا وإتقانا، جمع وصنف، ودافع عن السنة، وطوف بكثير من البلاد، وأخذ عن علماء الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان. وقد مكنته رحلاته العلمية من اللقاء بكثير من شيوخ الأمصار التى كانت تموج بالعلم والعلماء.

ـ وبهذه الرحلات تمكن أبو داود من تدوين كثير من الأحاديث التى أودع خلاصتها فى كتابه العظيم: «السُّنن».

وَقَدمَ بغداد غير مرة، وكانت آخر زياراته لها سنة اثنتين وسبعين ومائتينَ، ثم دعاه بعد ذلك الخليفة الموفق إلى أن ينزل بالبصرة وأن يتخذها له مقاما عسى أن يبعث فيها هو وتلاميذه الحياة والنشاط.

وكان من المحدِّثين المجتهدين. ومما يشهد باجتهاده عمله الجليل فى كتاب «السنن». وبحسبه فضلا أن يروى عنه شيخه الإمام أحمد بن حنبل حديثا.

- ولأبى داود رحمه الله، مؤلفات كثيرة، تدل على غزارة علمه، وعمق بحثه، ألفها فى مجالات مختلفة، منها كتاب السنن وكتاب المراسيل، وكتاب القَدَر، وكتاب دلائل النبوّة، وغير ذلك، وأعظمها كتاب: «السنن».

قال فيه الخطابى: «إن كتاب السُّنن لأبى داود كتاب شريف، لم يصنف فى حكم الدين كتاب مثله».

- وعرف باعتزازه بكرامة العلم والعلماء، التى لا يفرق فيها بين الناس فى طلب العلم.

- ومن أعظم مؤلفاته: كتاب «السُّنن» وقد سار فيه على طريقة التخصيص؛ فحدد جانبا من جوانب السنّة المطهرة، وهو أعظمها وأكثرها وهو الجانب الفقهى.

جمع فيه السنن والأحكام، وانتقاه من خمسمائة ألف حديث، وبلغت أحاديثه أربعة آلاف وثمانمائة حديث كلها فى الأحكام، حتى جاء الكتاب حافلا بأبواب الفقه وبالأحاديث التى يحتاج إليها الفقهاء فى استدلالهم حتى قيل: إنها تكفى المجتهد بعد كتاب الله.

أطلق الإمام أبو داود على كتابه اسم «السُّنن» لأنه جَمَعَهُ من وجهة نظر

فقهيَّة، فلم يُضَمِّنْه غير أحاديث الفقه والتشريع، ومما ورد فى الأخلاق والكلام والزهد ونحو ذلك. ولما انتهى الإمام أبو داود من تصنيف كتابه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه فاستحسنه.

- ويقول إبراهيم الحربى: لما صنف أبو داود كتاب السنن أُلين لأبى داود الحديث كما أُلين لداودَ الحديد، وقد كتب خمسمائة ألف حديث أخذ منها فى كتابه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكر الصحيح وما يشبهه وما يقاربه.

وكان منهج أبى داود فى السنن متجها إلى تدوين الحديث فى جانب من جوانب السنة النبوية، وهو الجانب الفقهى، فجعل كتابه خاصا بالأحكام والسنن، وأبرز فيه هذه الثروة الفقهية العظيمة التى امتاز بها على من عداه، فقسم كتابه إلى كتب، وقسم الكتب إلى أبواب، وجمع فى هذه الأبواب الأحاديث التى يستدل بها الفقهاء ويبنون عليها الأحكام، كما سجل التراجم على الأحاديث.

- ولم يلتزم أبو داود بتخريج الصحيح فحسب، بل خرَّج الحسن لذاته أيضا والحسن لغيره، وما لم يُجمِع الأئمة على تركه.

- وأما ما كان فيه وهن شديد فقد بينه، وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح.

- ومنهجه فى التدوين ينم عن معرفة دقيقة لمذاهب العلماء وطرقهم، ويدل على رسوخ قدمه فى الصناعة الحديثية ومعرفة العلل، واستنباط ما فى الحديث من دقائق وأحكام.

- واشترط أن يذكر فى كل باب أصح ما عرفه فى ذلك الباب، وجمع فى كتابه الصحيح واللِّين والصالح للعمل..

وقد وضح أبو داود أهمية كتابه، ودرجته فى قوله: ولا أعلم بعد

القرآن شيئا ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب، ويكفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث، أحدها: «إنما الأعمال بالنيات». الثانى: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». الثالث: «لا يكون المؤمن مؤمنا حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه». الرابع: «الحلال بين والحرام بين». فإن هذه الأحاديث فيها الكفاية إجمالا لطلب النجاة كما وجهها بعض العلماء. فالحديث الأول يوضح أن الأعمال الشرعية لا يُعتد بها إلا بالنية الخالصة، والثانى يوجه إلى ما ينفع فى الدين والدنيا، والثالث يوضح علاقة المسلم بأخيه، والرابع أصل فى معرفة الحلال والحرام.

ـ ولكتاب أبى داود أهمية بالغة فى أحاديث الأحكام، التى يحتاج إليها الفقهاء وغيرهم، والتى يستدل بها على الأحكام الفقهية، وعلى سائر ما يحتاج إليه المسلم من أحكام دينه.

واستوعب هذا الكتاب أحاديث العقائد والعبادات والأعمال والأحكام والأخلاق، وغير ذلك من الأبواب، فكان كتابا جامعا للسُّنن والأحكام.

الإمـام التـرْمِذى
وكتابه: جامع التـرْمِذى

هو أبو عـيسى التِّرمـذى الحـافظ، أحـد الأئمـة المُقْتَـدَى بهم فى علم الحديث، استقى العلمَ مَن منابعـه وتتلمـذ على شيـوخ بلدته وغيـرها، وأخذ عن أئمة الحديث وكبار الشيوخ، وجمع بين العلم والعمل فكان حافظا ثقة وتقيا ورعا مشهودا له بالأمانة والضبط.

ـ ونشـأ التِّرْمـذى محبـا للسنّة منذ صغره، وساعده على الوصـول إلى الدرجة العَلمية العالية ورعُه وتقواه.

وكان مشهورا بقوة الحافظة وسيلان ذهنه. يقول الترمذى: كنت فى طريق مكة، وكنت كتبت جزأين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا: فلان، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزأين معى، وإنما حملت جزأين غيرهما. فلما ظفرت به سألته السماع، فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه. ثم لمح فرأى البياض فى يدى فقال: أما يستحى منى؟ فقصصت عليه القصة وقلت له إنى أحفظه كله، فقال: اقرأ. فقرأته عليه على الولاء. قال: هل استظهرت قبل أن تجىء إلى؟ فقلت: لا، ثم قلت له: حدِّثنى بغيره. فقرأ علىّ أربعين حديثا من غرائب حديثه، ثم قال: هات. فقرأت عليه من أوله إلى آخره، فقال: ما رأيت مثلك.

ـ وفى هذا ما يدل على قوة حفظه وحدة ذكائه، حتى كان يضرب به المثل فى الحفظ، ويقال فيه: من أوعية العلم.

وأما كتابه «الجامع» فهو أحد الكتب الستة، وأشهر مؤلفاته، وبه أصبح إمامًا فى الحديث، وقد رتبه على أبواب الفقه وغيرها، ودوَّن فيه الأحاديث الصحيحة وغيرها مبينا درجة كل حديث فى موضعه. ولما ألفه عرضه على العلماءفى الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، حتى قيل: من كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبى يتكلم.

ـ وقد جاء هذا الكتاب حافلا بالأحاديث النبوية المشتملة على الأحكام والمواعظ والآداب والتفسير والمناقب وغير ذلك.

وعُنى الترمذى بالتراجم، فأورد تراجم عامة تشتمل على أحاديث تتضمن مسائل متعددة وأبوابا كثيرة.

و«جامع» الترمذى من جوامع السنة المهمة التى اشتملت على معظم أبواب الأحكام الفقهية، وعلى سائر الموضوعات. فهو من الكتب المصنفة على منهج التدوين على الأبواب، وهو أحد الكتب الستة المعروفة المشهورة.

وتميز كتاب الترمذى إلى جانب ما اشتمل عليه من الأحكام والموضوعات بأنه ذكر فيه درجة الأحاديث من حيث الصحة أو الحسن أو غير ذلك.

الإمـام النسَائى
وكتابه: السُّـنن

هو أبو عبدالرحمن أحمد بن على بن شعيب بن على بن بحر النَّسَائى الحافظ صاحب السُّنن الصغرى والكبرى.

ولد بنَسَاء من بلاد خراسان سنة خمس عشرة ومائتين وقيل أربع عشرة ومائتينَ، ونشأ محبا للعلم، فطوّف بكثير من الأقطار الإسلامية ورحل إلى قتيبة، وهو ابن خمس عشرة سنة، وقال: أقمت عنده سنة وشهرين.

واستطاع بجهوده المخلصة للعلم، وبما منحه الله تعالى من مواهب فطرية، أن يحتل مكانة سامقة فى الحفظ والضبط والإتقان والدقة العالية، والتحرى الشديد، حتى قال فيه أبو على الحافظ النيسابورى: للنَّسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم.

وقد جمع الإمام النَّسائى بين العلم والعمل، فكان يجتهد فى العبادة ليلا ونهارا ويكثر من العبادة حتى قيل: إنه كان يصوم يوما ويفطر يوما كما كان مواظبا على الحج والجهاد.

فكان جامعا بين العلم والعمل والعبادة والجهاد فى سبيل الله. تمرس على أساليب الجهاد، وخرج مع أمير مصر غازيا، فوصفوا من شهامته

وشجاعته وإقامة السنن المأثورة فى فداء المسلمين الشىءالكثير الذى يشهد بمكانته وعظمته.

حياته العلمية:

كان الإمام النَّسَائى محبا للعلم والعلماء، شغوفا بالمعرفة والتحصيل. وما إن بلغ الخامسة عشرة إلا ورحل إلى العلماء فى بلاد كثيرة، فرحل إلى قتيبة بن سعيد البلخى، ومكث عنده سنة وشهرين، وأخذ عنه الحديث. وشارك فى السماع منه أئمة الحديث كالبخارى ومسلم وأبى داود. ورحل إلى الحجاز، والعراق والشام ومصر والجزيرة، وضم ما سمعه من علماء بلده إلى ما سمعه من علماء هذه الأمصار، فجمع ثروة علمية هائلة. وبرع فى الحديث حتى قيل: إنه أحفظ من مسلم بن الحجاج. وقدم مصر، وطاب له المقام بها فأقام طويلا. وظل يمارس نشاطه العلمى بها، وأخذ عنه الناس. ثم خرج من مصر، قبيل وفاته سنة ٣٠٢ وتوجه إلى دمشق.

ومن شيوخه الذين تلقى عنهم: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن إبراهيم ابن راهويه، وأبو داود السِّجِسْتانى، والتِّرْمِذى.

ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه: أبو بشر الدولابى، وأبو القاسم الطبرانى صاحب المعاجم الثلاثة، وأبو جعفر الطحاوى.

ومن مؤلفاته:

١ ـ السنن الكبرى. ٢ ـ السنن الصغرى المسماة (المجتَبى).

٣ ـ الخصائص. ٤ ـ فضائل الصحابة. ٥ ـ المناسك.

وكان الإمام النسائى إلى جانب مكانته العلمية فى السنَّة وعلومها فقيها ظاهر الاجتهاد. ومما يدل على خبرته وعمقه فى هذا الجانب انتقاؤه للتراجم ومختاراته من الأحاديث، حتى قال فيه الدارقطنى: «كان أفْقه مشايخ عصره فى مصر وأعلمهم بالحديث والرجال».

وتوفى يوم الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة بمكة حرسها الله تعالى «وقيل بالرملة من أرض فلسطين».

وبعد أن ألقينا بعض الضوء على حياة هذا الإمام الجليل، ننتقل إلى منهجه فى كتابه «المجتبى».

منهج النَّسائى فى كتابه السنن:

نهج الإمام النسائى فى كتابه السنن نهجا دقيقا، فرتبه على الأبواب الفقهية، والتزم الدقة والتحرى فى نقد الرجال، والتشدد فى قبول المرويات، حتى قيل: إنه كان أحفظ من مسلم بن الحجاج، بل قال حافظ خراسان أبو على النيسابورى: حدثنا الإمام فى الحديث بلا مدافعة أبو عبدالرحمن النسائى.

وكان يقول: للنَّسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج.

وقال ابن طاهر: سألت سعد بن على عن رجل فوثَّقه، فقلت: قد ضعَّفه النسائى. فقال: يا بنى، إن لأبى عبدالرحمن شرطا فى الرجال أشد من شرط البخارى ومسلم.

وأرى أن فى هذا الكلام مبالغة ومغالاة حيث إن لكل من صحيح

البخارى وصحيح مسلم شروطا أعلى من شروط غيرهما، ولكنه على ما فيه من المبالغة يدل على شدة تحرى النسائى ودقته وعلمه بعلل الحديث.

وقد كان هذا المنهج الذى التزم فيه التحرى الشديد، والدقة البالغة داعيا له أن يترك أحاديث ابن لهيعة.

قال أحمد بن نصر الحافظ: من يصبر على ما يصبر عليه النسائى؟ كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة، فما حدَّث عنه بشىء.

وقال ابن حجر: وكان عنده عاليا عن قتيبة عنه - يعنى ابن لهيعة - ولم يحدِّث به لا فى السنن ولا فى غيرها، ولم يحدِّث النسائي بحديث ابن لهيعة، وكان من كبار الحفاظ إلا أنه اختلط فى آخر عمره.

كما كان أيضا شديد التحرى فى الألفاظ، فلا يتساهل فى وضع كلمة مكان أخرى، فلا يضع «حدّثنا» مكان «أخبرنا» ولا العكس. وفى طريقة روايته عن الحارث بن مسكين ما يدل على شدة حيطته وورعه، فقد كان بينه وبين الحارث هذا شىء لم يمكنه من حضور مجلسه، وكان الحارث يتولى القضاء بمصر، فكان يستتر فى موضع ويسمع حيث لا يراه، ولم يقل فى روايته عنه «حدثنا» و«أخبرنا» وإنما قال: الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع[1].

وجمع النسائى فى سننه كل ما يتعلق بالحياة الدينية من أحاديث على وجه التفصيل والاستقصاء، حتى لقد ذكر جميع الأدعية التى تقال فى الركعات والسجدات وما بين ذلك.

كما روى أحاديث كثيرة لما يقال فى الاستعاذات ونحوها، وأورد فى

(١) أعلام المحدثين للدكتور محمد أبو شهبه.

أبواب التشريع صيغا ونصوصا مما يجرى فى جميع أنواع المعاملات وما شاكل ذلك.

شروط الإمام النَّسَائى:

وقد تشدد الإمام النسائى فى نقد الرجال، وعرف بشدة التحرى والدقة.

وذكر ابن الصلاح فى مقدمته عن ابن منده أنه سمع محمد بن سعد البارودى يقول: كان من مذهب أبى عبدالرحمن النسائى أن يخرج عن كل من لم يُجْمَع على تركه، ثم قال: فمراده والله أعلم صنيعه فى السنن الكبرى.

والإمام النسائى يخرج من أحاديث الطبقة الأولى والثانية والثالثة ولا يتجاوزها إلى الرابعة فى الأصول بخلاف المتابَعات والشواهد[1] ويشاركه فى هذا الإمام أبو داود.

ومعلوم أن الطبقة الثالثة التى يخرِّج النسائى أحاديثها لم يسلم أصحابها من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، كمعاوية بن يحيى وإسحاق بن يحيى الثعلبى. وإذ تبين ذلك كله، فلا يمكن أن يسلم ما ادعاه القائلون بأن شرطه أشد من شرط البخارى ومسلم.

وأما الحافظ أبو الفضل بن طاهر فقال[2]: كتاب أبى داود والنسائى ينقسم على ثلاثة أقسام:

---

(١) الباعث الحثيث لابن كثير تحقيق الشيخ أحمد شاكر.
(٢) شروط الأئمة الستة.

القسم الأول : الصحيح المخرج فى الصحيحين .

القسم الثانى : صحيح على شرطهما ، وهى أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم ، وهى دون أحاديث الصحيحين .

القسم الثالث : أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها ، وربما أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة .

ويرى العراقى : أن مذهب النسائى بهذه الصورة فيه متسع .

ونخلص مما سبق بأن تحرى الإمام النسائى ودقته فى الشروط إنما كان بالسنن الصغرى ، وأما الكبرى فكان من شرطه فيها أن يخرّج عن كل من لم يُجْمَع على تركه .

الإمـام ابن ماجه
وكتابه: السُّـنن

نسبه ونشأته:

هو الإمـام أبو عبـدالله محـمـد بن يزيـد بن مـاجـه الريعى القـزوينى. و«مـاجـه» ليس جده، وإنما هو لقب أبيه يزيد، لأن أغلب المترجمين له قالوا: محمد بن يزيد بن ماجه. واشتهر بذلك «القزوينى» نسبة إلى إقليم قزوين، لأن به مولده ونشأته. ولد سنة تسع ومائتين من الهجرة ونشأ محبا للعلم، فتوجه بهمة عالية إلى مجالس العلماء وحلقاتهم يأخذ عنهم، ويتعلم منهم، فسار على الدرب الذى سار عليه من سبقه من أئمة الحديث إقبالا على العلم، وتدوينا للسنة النبوية. ونمى ثروته العلمية، بتتبع مدارس الحديث المختلفة فى بلاد كثيرة طوَّف بها فأخذ عن علمائها واستفاد من مناهجها، وكانت نشأة ابن ماجه قائمة على أساس من العلم والعمل والأخذ والعطاء، فتعلم وحصَّل وعمل بما علم فكان تقيا ورعا مخلصا فى رسالته، ودرس وحفظ وألف ودون، ولم يقتصر نشاطه العلمى على التأليف بل تعداه إلى التدريس والتعليم وكان له تلاميذ رووا عنه.

وقد حصل الكثير حتى أصبح إماما فى الحديث عارفا بعلومه، وجميع ما يتعلق به.

حياته العلمية:

قام ابن ماجه برحلات علمية يستهدف تزويد ثقافته، وتدوين الكثير من الأحاديث إلى جانب ما جمعه من بلده، فطوف بكثير من الأقطار والبلاد؛ فرحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر وغيرها من البلاد، ولقى كثيرا من أئمة الحديث، وسمع من أصحاب مالك والليث حتى أصبح إماما من الأئمة الأعلام. وقد شهد له بالفقه والحفظ كثير من الأئمة. قال أبو يعلى الخليل بن عبدالله القزوينى: ابن ماجه ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة وحفظ. ووصفه الذهبى بأنه الحافظ الكبير المفسر[1].

شيوخه وتلاميذه: أتاحت لابن ماجه رحلاته العلمية التى اتسمت بالهمة العالية فى تدوين الحديث أن يلتقى بكثير من شيوخ البلاد الذين أخذ عنهم: فسمع من أبى بكر بن أبى شيبة، ومحمد بن عبدالله بن نمير وجبارة بن المغلس، وهشام بن عمار، ومحمد بن عثمان بن سعيد وغيرهم من أئمة الحديث.

وروى عنه: على بن سعيد بن عبدالله، وإبراهيم بن دينار الجرس الهمدانى، وأحمد بن إبراهيم القزوينى، وسليمان بن يزيد القزوينى، ومحمد بن عيسى الصفاء، وأبو عمر، وأحمد بن محمد بن حكيم المدنى الأصبهانى، وغيرهم.

مؤلفاته:

ولابن ماجه مؤلفات كثيرة منها:

---

(١) كشف الظنون ج٢ص١٠٠٤، مرآة الجنان لليافعى ج٣ص١٨٨، تهذيب التهذيب ج٩ص٥٣١

١ ـ كتاب السنن المتداول الآن، وهو أحد الكتب الستة.

٢ ـ تفسير القرآن الكريم، وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير.

٣ ـ كتاب التاريخ، أرَّخ فيه من عهد الصحابة إلى وقته.

وبعد حياة حافلة بالعلم والعمل، ممتلئة بالبحث والتأليف، توفى ابن ماجه فى ٢٢ من رمضان سنة ٢٧٣هـ وصلى عليه أخوه أبو بكر، وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبدالله وابنه عبدالله[١].

ومن أعظم مؤلفاته كتابه القيم «السنن» الذى نتناول دراسته الآن.

سُنن ابن ماجه:

التعريف بالكتاب: صنف ابن ماجه كتاب السنن على الأبواب، ورتبه ترتيبا فقهيا كشأن الكتب السابقة، وقد قسم «السنن» إلى كتب وأبواب فبلغت سبعة وثلاثين كتابا عدا المقدمة، وعدد الأبواب ١٥١٥ (خمسة عشر وخمسمائة وألف باب)، وكان مجموع أحاديثه أربعة آلاف حديث فى الصحيح والحسن، والضعيف، بل والمنكر، والموضوع على قلة.

وقد ابتدأ ابن ماجه كتابه بباب اتباع سنّة رسول الله ﷺ، وساق فيه الأحاديث الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها. وقد عد أحاديث السنن الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقى الذى حققه فكان جملة أحاديثه ٤٣٤١ (أربعة آلاف وثلاثمائة وواحدا وأربعين حديثا) منها ٣٠٠٢ (اثنان وثلاثة آلاف حديث) أخرجها أصحاب الكتب الخمسة، أما باقى الأحاديث وعددها ١٣٣٩ (ألف وثلاثمائة وتسعة وثلاثون

(١) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٥٣١، مرآة الجنان ج ٢ ص ١٨٨.

حديثا) فهى الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة. ومن هذه الأحاديث الزوائد ٤٢٨ (أربعمائة وثمانية وعشرون حديثا) رجالها ثقات، صحيحة الإسناد. ومنها ١٩٩ (تسعة وتسعون ومائة حديث) حسنة الإسناد. ومنها ٦١٣ (ثلاثة عشر وستمائة حديث) ضعيفة الإسناد أو منكرة أو مكذوبة.

وقد علا ابن ماجه فى بعض الأحاديث حتى صار بينه وبين النبى ﷺ ثلاثة رجال؛ وهى ما تُعرف بالثلاثيات.

وقد روى كتاب السنن عن ابن ماجه: أبو الحسن القطان وسليمان بن يزيد وأبو جعفر ومحمد بن عيسى وأبو بكر حامد الأبهرى.

ولكتاب السنن شروح أهمها:

١ ـ شرح الشيخ كمال الدين محمد بن موسى ا لعميرى الشافعى المتوفى سنة ثمان وثمانمائة ٨٠٨ فى خمسة مجلدات واسم هذا الشرح: الديباجة.

٢ ـ شرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبى المتوفى سنة إحدى وأربعين وثمانمائة ٨٤١.

٣ ـ شرح الحافظ السيوطى، واسم هذا الشرح «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه». واختصر شرح السيوطى علىّ بن سليمان الدمناتى الياجمعاوى فى «نور الصباح» وطبع فى القاهرة سنة ١٢٩٦هـ.

٤ ـ شرح الشيخ السندى المدنى المتوفى سنة ١١٣٨ وهو شرح وجيز.

٥ ـ شرح العلامة سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة، واسم هذا الشرح: (ما تمس إليه الحاجة على

سنن ابن ماجه) واقتصر على شرح زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة[1].

منهجه ودرجة أحاديثه:

نهج ابن ماجه فى تصنيف كتابه نهجا سلك فيه سبيل من قبله بتبويبه تبويبا فقهيا، وترتيبه ترتيبا حسنا، فامتاز كتابه بحسن التنسيق وسعة الجمع وجمال الترتيب. ولم يشترط فى كتابه الصحة، وإنما أخرج فيه الصحيح والضعيف بل والمنكر والموضوع على قلّة، كما أخرج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم.

وقد عد كثير من العلماء المتقدمين، وبعض المحققين من بعدهم أصول كتب الحديث خمسة:

صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن أبى داود، وسنن النسائى، وسنن الترمذى، ولم يضم إليها سنن ابن ماجه لتأخر رتبة السنن عن هذه الكتب.

ولكن بعض العلماء اللاحقين أضاف إليها كتاب السنن لابن ماجه وجعلها سادسا، لما فيها من جمال الترتيب وحسن الانتقاء، وكثرة ما فيها من النفع فى أبواب الفقه وكثرة زوائدها على الكتب الخمسة، بخلاف الموطإ فإن أحاديثه موجودة فى الكتب الخمسة إلا القليل.

وأول من ضم سنن ابن ماجه إلى الكتب الخمسة: «ابن طاهر

(١) تاريخ الأدب العربى ج٣ ص ١٩٩، أعلام المحدّثين ص ٢٨٥.

المقدسى»، وتابعه أصحاب الأطراف وغيرهم[1]. وقد خالف فى ذلك بعض العلماء كالعلائى وابن حجر ورأى أن يجعل سادس الكتب كتاب الدارمى؛ لأن ابن ماجه أخرج أحاديث رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، أما سنن الدارمى فأكثر صحة منه، وأحاديثه مسندة، ولذا سمى مسندا. وأيضا فى كتاب الدارمى قليل من الرجال الضعفاء، وهو نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كان فيه كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة، والمعضلة والمقطوعة[2].

وذهب بعض العلماء منهم رزين السرقسطى «والمجد بن الأثير» أن سادس الكتب الستة «الموطأ» للإمام مالك لصحة الموطإ وعظم شأنه.

والحق أن كتاب «الموطأ» أولى بذلك من سنن ابن ماجه، فإن فى أحاديث السنن ما حكم عليه بالبطلان والنكارة، أما الموطأ فهو أعلى درجة من سنن ابن ماجه.

وروى ابن ماجه أنه قال: عرضت هذه السنن على أبى زرعة الرازى، فنظر فيها، وقال: أظن أنه إن وقع هذا فى أيدى الناس تعطلت هذه الجوامع وأكثرها، ثم قال: لعلّهُ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا فى إسناده ضعف. «وذكر المقدسى أنها بضعة عشر حديثا ونحوها»[3]. ولكن الإمام أبا عبدالله ابن رشيد تكلم عن سنن ابن ماجه فى أثناء حديثه عن كتاب النسائى - وبين أن ابن ماجه تفرد بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب، ورد قول أبى زرعة السابق بقوله: «وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبى زرعة الرازى أنه نظر فيه فقال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما

---

(١) تدريب الراوى ص ٤٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢، تدريب الراوى ص ١٠٠.

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٨٩، شروط الأئمة الستة ص ١٦.

فيه ضعف، فهى حكاية لا تصح لانقطاع سندها، وإن كانت محفوظة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر» اهـ.

تم بحمد الله وتوفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. رب اغفر لى ولوالدىّ وللمؤمنين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهرس

الموضوع — الصفحة

المقـــدمة ٥
المدخل إلى علم الحديث ٧
اصطلاحات خاصة بعلماء الحديث ١٠
السنة والحديث والخبر والأثر والحديث القدسي ١٣
علم الحـديث رواية ١٥
علم الحديث دراية ١٦
أنـواع الحـــديث ١٧
الحديث الصحيح ١٩
الحديث الحسن ٢٠
الحديث الضعيف ـ الحديث المضطرب ـ الحديث المعلل ـ الحديث الشاذ .. ٢١
الحديث المنكر ـ الحديث الموضوع ٢٢
الحديث المتواتر ـ حديث الآحاد ٢٣
الحديث المشهور ـ الحديث الغريب ـ الحديث العزيز ٢٤
الحديث المسند ـ الحديث المتصل ـ الحديث المرفوع ـ الحديث الموقوف ـ
الحديث المقطوع ٢٥
الحديث المرسل ـ الحديث المنقطع ـ الحديث المعضل ـ الحديث المقلوب ... ٢٦
المدرج ـ الحديث المدلس ـ الاعتبار والمتابعة والشاهد ٢٧

آداب طالب الحـــديث ٢٩
تراجم لبعض أئمـة الحديث ٣٣
الإمام البخارى ٣٥
الإمام مسلم ٤٠
الإمام أبو داود السجستانى ٤٤
الإمام الترمذى ٤٨
الإمام النسائى ٥٠
الإمام ابن ماجه ٥٦
الفهرس ٦٣